

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

الموسى يعاد انتخابه رئيساً لـ «التجاري»

أفاد البنك التجاري الكويتي (تجاري) بأنه بناء على اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 2015-4-4 والذي تم فيه انتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك فقد تم تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:
على موسى محمد الموسى رئيساً لمجلس الإدارة، والشيخ أحمد دعيح جابر الصباح نائباً للرئيس، وعضوية كل من: عبدالرزاق عبدالقادر الكندري، وعبدالرحمن عبدالله العلي، ود.أرشيد عبدالهادي زيد الحوري، وبدر سليمان عبدالله الأحمد، ومساعد نوري الصالح، ورشا يوسف العوضي، ومني موسى الصراف، وخالد سليمان العلي.

قال على هامش الاجتماع السنوي الـ 44 للهيئات المالية العربية إن عجز الميزانية المتوقع يبلغ 8 مليارات دينار

الصالح: سندات تكتب فيها البنوك والمؤسسات المالية لسد عجز الميزانية

محمود فاروق

قال وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالإنابة أنس الصالح إن الكويت ستبذل لإصدار سندات تكتب فيها البنوك والمؤسسات المالية لسد العجز المتوقع في ميزانية 2016/2015 بسبب انخفاض أسعار النفط، مشيراً إلى أن هناك بدائل ودراسات أخرى لتمويل العجز منها الاستعانة بالسوق الرأسمالي أو اللجوء إلى الاحتياطي العام للدولة. حديث الوزير الصالح جاء خلال تصريحات صحافية على هامش الاجتماع السنوي الـ 44 للهيئات المالية العربية الذي استضافته الكويت أمس، وشهد حضور 22 وزيراً مالياً وما يمثلهم من محافظي البنوك المركزية العربية، فضلاً عن تواجد رؤساء وممثلين للمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وأوضح الصالح أنه تم وضع سعر تعادل تقديري للميزانية الحالية عند 45 دولاراً للبرميل، ووفق هذا التقدير يكون العجز الحقيقي 8 مليارات دينار، وعليه سيكون سعر التساؤل 77 دولاراً، وهو مستوى التعادل المطلوب الذي تتساوى عنده المصروفات مع الإيرادات، موضحاً أن مصروفات الميزانية الإجمالية المرسله للبرلمان قدرت بـ 19,1 مليار دينار.

وفي سؤال للصالح حول توجه الكويت لفرض ضرائب دخل على الشركات المحلية، قال إن الحكومة تتسوق مع السلطة التشريعية وماضون في دراسة ذلك الأمر، كما أنها مستمرة في تنفيذ خصخصة شركة الخطوط الجوية الكويتية.

وحول ما إذا كانت الكويت مطمئنة إلى الاتفاق «الإيراني - الدولي» حول برنامجها النووي قال الوزير إن الكويت تدعم كل ما يدعم الاستقرار في المنطقة.

وذكر عن تمويل المشروعات التنموية الكبرى وعلى رأسها تمويل مشروع السكن الحديدية والمثرو أن تلك المشاريع ستتحول إلى هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مشيراً إلى أن أسعار النفط سيكون لها ميزانية ومعدلات النمو والعجز.

برامج الإصلاح الاقتصادي

من جانبه، أكد ممثل صاحب السمو الأمير، رئيس الوزراء بالإنابة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أن الدول العربية واجهت كغيرها من الدول

البدر: الصندوق الكويتي للتنمية يقترض مصر 1.5 مليار دولار على مدى 5 سنوات



(هاني عبدالله)

الشيخ صباح الخالد ود.إبراهيم العساف ود.عبدالرحمن الحميدي يتوسطون الحضور خلال الاجتماع السنوي الـ 44 للهيئات المالية العربية

وزير المالية:

مصروفات

الميزانية الإجمالية

المرسله للبرلمان

قدرت بـ 19,1

مليار دينار

الخالد: الدعم

الكامل للهيئات

العربية لتلبية

متطلبات التنمية

في الدول

الحميدي:

المنطقة العربية

بحاجة إلى رفع

معدلات النمو إلى

5 - 6٪ سنويا

الحميدي إن المنطقة العربية بحاجة إلى رفع معدلات النمو إلى نحو 6,5٪ سنوياً كي تتمكن من تحقيق خفض ملموس لمعدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب التي ترتفع سنوياً تذهب للدول العربية، فيما تذهب الـ 50٪ الباقية إلى بقية دول العالم.

وأشار البدر إلى أن هناك تعاوناً بين كل المؤسسات المالية العربية لدعم ومواجهة التحديات التي تواجه المنطقة العربية، مبيناً أنه لولا هذا التعاون لكانت هناك إشكاليات مالية كبرى تهدد المنطقة، مؤكداً على أن التعاون بين المؤسسات المالية العربية مستمر عبر الاجتماعات نصف السنوية والسنوية لمتابعة المستجدات.

رفع معدلات النمو

من ناحيته، قال المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر إن الصندوق سيمنح مصر قرضاً بقيمة 1,5 مليار دولار موزعة على مدى 5 سنوات، بواقع 300 مليون

الدول كل عام. وأضاف البدر في تصريح للصحافيين على هامش المؤتمر أن خطة الصندوق لتمويلها على أفضل وجه ولتؤكد أهمية وحجم الدور الذي تضطلع به مؤسساتنا سنوياً تذهب للدول العربية، ولتتبع صورة مشرقة أمام العالم.

وأشار إلى أن الهيئات المالية العربية تدرك حجم الأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، مؤكداً على أنها لن تالو جهداً في تلبية متطلبات التنمية وستجد من الدول العربية الدعم الكامل للوصول إلى أهدافها.

قرض لمصر

من جانبه، أكد المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر إن الصندوق سيمنح مصر قرضاً بقيمة 1,5 مليار دولار موزعة على مدى 5 سنوات، بواقع 300 مليون

قانون السندات الحكومية في الإمارات لن يصدر هذا العام

قال وزير الدولة للشؤون المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس محافظي صندوق النقد العربي عبيد حميد الطاير أن صندوق النقد العربي يشير في تقاريره إلى أن تحقق الاقتصاديات العربية كمجموعة، معدل نمو يبلغ 3,2٪ عن العام الماضي 2014، لينخفض قليلاً إلى 3٪ عن العام الحالي 2015، لتكون عاكسة بذلك التراجع في الأسعار العالمية للنفط وتدابير الأوضاع السياسية التي تواجه عدداً من الدول العربية. وأضاف الطاير أن التقارير الأخيرة لصندوق النقد الدولي تشير إلى أن

الاقتصاد العالمي سجل نمواً بلغ 3,3٪ عن العام الماضي 2014، ليرتفع قليلاً وفقاً لهذه التقديرات إلى نحو 3,5٪ عن العام الحالي 2015، مضيفاً أنها أقل من التوقعات السابقة للعام نفسه البالغة 3,8٪، كما قد يصعد الانسحاب المتوقع من السياسات النقدية التيسيرية لدى الاقتصادات المتقدمة، من فرص ومسارات النمو لدى الاقتصادات المتقدمة والناشئة على سواء. من جهة أخرى، قال إن الإمارات العربية المتحدة لا تزال تعد قانوناً يسمح للحكومة الاتحادية بإصدار سندات ومن المستبعد إقراره هذا العام.

العساف: 1,9 مليار دولار مساهمات

المؤسسات المالية للدول الأعضاء في 2014



جانب من حضور الوفود العربية المشاركة في الاجتماع

وكشف وزير المالية السعودي د. إبراهيم العساف أن إجمالي قيمة المساهمات المقدمة من المؤسسات المالية العربية المشتركة بلغ 1,9 مليار دولار بنهاية عام 2014، فيما بلغت محفظة عقود ضمان الاستثمار واثمان الصادرات 1,1 مليار دولار.

وأضاف العساف في كلمته التي ألقاها على هامش اجتماعات المؤتمر السنوي لمؤسسات المال العربية، أن الاجتماع يهدف إلى رسم توجهات سلامة المؤسسات المالية العربية وضمن انساقها مع دولها وتداول المقترحات لتطويرها بما يتناسب مع الأوضاع المالية الراهنة. وأشاد بتنفيذ قرار قمة الرياض التنموية

والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية رقم 36 التي عقدت في يناير 2013 والخاص بزيادة رؤوس الأموال للمؤسسات المالية العربية المشتركة بلغ 50٪، واستجابة غالبية الدول لمليار دولار بنهاية عام 2014، فيما بلغت محفظة عقود ضمان الاستثمار واثمان الصادرات 1,1 مليار دولار.

وأضاف العساف في كلمته التي ألقاها على هامش اجتماعات المؤتمر السنوي لمؤسسات المال العربية، أن الاجتماع يهدف إلى رسم توجهات سلامة المؤسسات المالية العربية وضمن انساقها مع دولها وتداول المقترحات لتطويرها بما يتناسب مع الأوضاع المالية الراهنة. وأشاد بتنفيذ قرار قمة الرياض التنموية

تعززم زيادة رؤوس أموال

3 بنوك بواقع 666 مليون دولار

تونس تعقد مؤتمراً لجذب

استثمارات بـ 10 مليارات دولار

قال وزير المالية التونسي سليم شاكر إن بلاده تعزز عقد مؤتمر اقتصادي في أكتوبر المقبل لجذب استثمارات بقيمة 10 مليارات دولار. وأبلغ شاكر الصحافيين على هامش الاجتماع السنوي المشترك للهيئات المالية العربية أن تونس ستحصل على 500 مليون دولار من صندوق النقد الدولي و 500 مليون دولار من البنك الدولي خلال عام 2015.

ونكر أن تونس ستراجع موازنتها في النصف الثاني من العام نظراً لتغير أسعار النفط، وأشار الوزير إلى أن تونس لديها برنامج للإصلاحات الاقتصادية الكبرى يوفر مليار دولار للموازنة في 2015.

زيادة رؤوس أموال

من جهة ثانية، قال شاكر إن بلاده تعزز زيادة رؤوس أموال 3 بنوك تمتلك الحكومة فيها حصة أغلبية بواقع 1,3 مليار دينار تونسي (666,7 مليون دولار). وذكر الوزير أن البنوك الثلاثة هي بنك الإسكان والبنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للبنك، وتملك الحكومة حصة تتراوح بين 51 و 52٪ في البنوك الثلاثة والباقي مملوك للقطاع الخاص. وأوضح شاكر أن زيادة رؤوس أموال البنوك ستكون عن طريق ادخال شريك استراتيجي أجنبي بحصة تتراوح بين 10 و 15٪.

وزير التخطيط المصري:

الشركات الكويتية

تستهدف قطاع الطاقة

قال وزير التخطيط المصري د.أشرف العربي إن حكومته تستهدف خفض العجز المتوقع في الموازنة الحالية التي سيتم الإعلان عنها رسمياً خلال أيام. وأضاف العربي في تصريحات على هامش مؤتمر مالي عقد في الكويت أن الحكومة تعزز تفعيل الكروت التكميلية لصرف المنتجات البترولية نهاية شهر إبريل الجاري. وقال العربي إن تشغيل تلك الكروت سيساهم في إيصال الدعم لمستحقيه وخفض المصروفات العامة.

وحول ما إذا كانت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة قد قامت بتحويل الودائع التي تعهدت بها مصر في قمة شرم الشيخ قال العربي: البنك المركزي المصري يبايع عملية التحويل ولمسناً جدياً من الدول المتعددة بالودائع، وبين العربي أن الشركات الكويتية تستهدف وتتركز على قطاعات الطاقة والتنمية في مصر.

اتفاقية لتعزيز التعاون لدعم

اقتصاديات الدول العربية

اتفق صندوق النقد العربي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون المشترك لدعم اقتصاديات الدول العربية في مختلف المجالات والأنشطة في إطار مهام واختصاصات كلا منها. ووقعت مذكرة تفاهم بين الجانبين أمس على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية، وتشمل أهم مجالات التعاون التي تضمنتها مذكرة التفاهم المشاركة في تقديم المشورة الفنية للدول الاعضاء في المجالات ذات الاهتمام المشترك وتحديداً على صعيد القطاعين المالي والمصرفي، والمساعدة في تطوير أدوات التمويل الإسلامي، كما تشمل الاتفاقية التنسيق بين جهود المؤسساتين للارتقاء بالأنظمة الاحتياطية وتوفير الاحصاءات الاقتصادية والمالية الموثوقة.

كما أن المؤسساتين ستوسعان في تعاونهما في مجال تمويل التجارة بما في ذلك التشارك في تقديم التمويل بما يعزز فرص الاندماج الاقتصادي والمالي العربي، إلى جانب أنهما ستعملان وفقاً للمذكرة على تعزيز تبادل المعلومات والتشاور في مختلف القضايا والسياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والاستثمارية.

وأعرب المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي في كلمة ألقاها على هامش توقيع المذكرة عن عمق التعاون القائم بين المؤسساتين، متمنياً تعزيز التعاون وتوسيع آفاقه في مختلف المجالات بما يساهم على دعم جهود التنمية العربية المستدامة.